ح لان المنسوب لا بد ان يكون مغايرا للمنسوب اليه فلا يكون التعريف الا للذات صحيحا فتعين التعريف الاول قوله لانا نقول اه اى حاصل هذا الجواب ان يقال ان للذاتى معنيين اللغوى وهو الذى ينسب الى الذات والاصطلاحى وهو الذى ماكان خارجا عن مصحح حرشاه سواء كان داخلا فيها اولا وهذا لكى انما يتم على المعنى اللغوى الذى لا يكون مرادا دون المعنى العرفى الذى هو المراد

قال اعلم ان الذاتى اما جنس او فصل او نوع فان قلت لم قسم الذاتى الاهذه الاقسام الثلثة دون العرضى قلت لان الجنس والفصل والنوع لا بد ان لا يكون خارجا عن الشئ والعرضى لا بد ان يكون خارجا عنه فلا يجوز انقسام العرضى الها ولا جل هذا لم يقسم الخاصة دون العرضى قوله لانه ان كان مقولا فى جواب ماهو فجنس الشركة اى لا الخصوصية ايضا نهو الجنس فان قلت لم قدم الجنس على النوع والفصل ولم يقل بالعكس قلت اتما قدمه على النوع فلان الجنس جزء والنوع كل لانه مركب من الجنس والفصل والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمه وضعا لموافقة الوضع الطبع واما قدمه على الفصل فلان الجنس اعم من الفصل والاعم لمزيد سبق التقدم فان قلت لم قدم النوع على الفصل مع ان الفصل جزء والجزء معدم على الكل كما سبق انفا قلت وان كان معدما على النوع خارجا الا انه لا معدم حليه ذهنا لانه جزء صورته له فيكون وجوده معه فى الذهن فانها مقدم بهذا الاعتبار ولان النوع ما هو كامل محصل خلاف الفصل ولاجل ذكر قدمه قوله فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هو فانه قلت ان المنتظم لهذه الاقسام المذكورة عند صاحب هذا الفن سوا المفهوم الحاصل فى العقل دون اللفظ سمى الها عالما سمية للدال باسم المدلول لان صاحب هذا الفن يبحث اولا وبالذات عن احوال المعانى وثانيا بالعرض عن احوال اللفظ والمصالحة القسم الثانى لانه صدر به القسم اللفظ دون المعنى والمفهوم قلت الجانح تقريب الافهام المبتدى من التقسم للضعف واعلم ضعف الحال

بانه كلى مقول على كثيرين جوهر مو له كجنس سائر جميع الكليات جنسا كان او فصلا او نوعا او خاصة او عرضا عاما وقوله معمول على كثيرين مختلفين بالحقايق خرج النوع كالانسان مثلا وقوله فى جواب ماهو خرج الفصل وقوله ذاتيا يخرج الخاصة والعرض العام قال الراقم اولا يكون ان

جانبه

يجاب بانه بان يقال لانم ان قوله كلى زايد لاطائل تحته لانه جنس واما قوله مقول عالما فيه لانه متعلق به على قوله على كثيرين فان قلت لانم ان الكلى جنس للجنس فان جنس الشئ لا بد وان يكون اعم منه وجنس الجنس اعم من مطلق الجنسية لانه يساوى جنس الجنس وغيره من الاجناس كالحيوان وغيره قلت من الكليات والجنس لا يصدق على ذاك الجنس واحص منه باعتبار كونه جنس الجنس فيكون اعم منه من وجه واحص من وجه اخر فيكون صالحا لان يكون جنسا للجنس قال بتنقيض بالحقايق اقول فان قلت ما الحاجة الى قوله قولا ذاتيا مع ان الاعتراض عن جميع الاعيار للجنس حاصل بدونه قلت احتمال ان يكون بيان الواقع او تاما ماهية للجنس لان جميع العبوضة النوع لا يجب ان يكون للاحتراض بل يكون لبيان الواقع وتماما لما هيته كالمتحرك بالارادة فى تعريف الحيوان فانه تعلم من قوله حساس انه متحرك بالارادة لكن ذكره لبيان الواقع واتمام الماهية فى جواب ماسوخرج الكليات الباقية واتما اخراج الفصل والخاصة فلانهما مقولان فى جواب اى شئ هو لا فى جواب ماسو ولانه فى جواب اى شئ هو كما سيأتى ايضا ان شاء الله تعالى لانه تمام ماهية مختصه فان قلت لانم ان الانسان تمام الماهية المختصة بزيد لانه الانسان سو الحيوان الناطق و الخاصية المختصة بزيد سو الحيوان الناطق مع التشخص فلا يكون الانسان الا الماهية المشتركة بين افراده دون الماهية المختصة بقلت لا خفاء فى ان تمام ماهية كل واحد من افراد الانسان سو الانسان واتما العوارض المشخصة فلا ستيازها لاتمام الماهية قوله ويسمى بانه كلى مقول على زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم من الافراد المختلفة بالعدد دون الحقيقة فان حقيقة الكل سو الانسان قوله كلى مقول على كثيرين لحاصل زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم كل فان الكل متفقة فى الحقيقة التى هى الحيوان الناطق قال بخلاف الجنس انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق كالحيوان المقول على الانسان والفرس وغيرهما فانه حقيقة كل واحد منها غاير لحقيقة الآخر فان حقيقة الانسان هى الحيوان الناطق وحقيقة الفرس هى الحيوان الصاهل قوله وان كان الذاتى غير مقول فى جواب ماسو بل كان مقولا فى جواب اى شئ هو فى ذاته قلت لان المقول فى جواب ماسو لا بد ان يكون حقيقة مشتركة بين الاشياء كالجنس او حقيقة مختصة كالنوع لها والفصل ليس كذلك فلا يكون مقولا فى

جاعده

المقول فى جواب ماهو لا بد ان يكون حقيقة مشتركة بين الاشياء كالجنس او حقيقة مختصة كالنوع لها والفصل ليس كذلك